



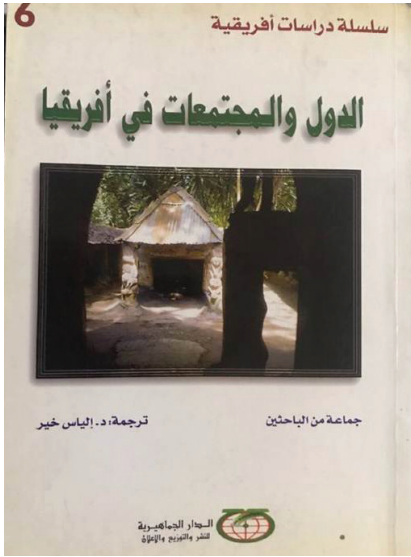
عرض كتاب: سلسلة دراسات افريقية : الدول
والمجتمعات في أفريقيا الفرنكوفونية

African Studies Series
Countries and Societies in Francophone
Africa

عرض وتقديم: مدرس دكتوراه بان علي حمد
المؤلف: مجموعة من الباحثين بأشراف دانيال ت. باخ:

Dr. Ban Ali Hamid teacher
A group of researchers: Supervised by:
Daniel T. Bach:





سلسلة دراسات أفريقية:

الدول والمجتمعات في أفريقيا
الفرنكوفونية

المؤلف: مجموعة من الباحثين
بإشراف دانيال ث. باخ:

المطبعة: دار الجماهير للنشر
والتوزيع والاعلان/ مصراته

الطبعة الأولى: النوار ١٣٤١
ميلادية

عدد الصفحات: ٤٢٢

الباحث دانيال - باخ أستاذ جامعة أوكسفورد واستاذ مركز دراسات أفريقيا السوداء في جامعة تاليس الذي أشرف على هذا الكتاب يطرح هنا تساؤل هل هناك دول ومجتمعات أفريقية فرانكوفونية؟ أو يوجد فعلا لحمة فرانكوفونية تتميز تلك الدول والمجتمعات عن غيرها من الدول والمجتمعات الأفريقية

من الواضح وعلى عكس ما هو عليه أفريقيا الناطقة بالإنكليزية، قد حظيت بأبحاث عدة ككيان له صفته الخاصة والعامة في نفس الوقت خصصت هذه الأبحاث معالجة متسعة للدول المعنية بشكل مباشر وغير مباشر، وعلى ضوء كل ذلك، فإن العشرين دولة المعنية تشكل مجموعة مقاربة كما يشهد على ذلك تحليل مساراتها التاريخية. فزيادة على الفصل الاستعماري بين خطوط التشكيلات السياسية لما قبل الاستعمارية (الفرنسية والبلجيكية) المختلفة وشروط تطبيقها المتغيرة من منطقة الى أخرى لاكمال صورة هذا كعامل أساسي وحاسم في وجه



ما يسمى بالعناصر المتولدة من استعمال لغة أوروبية مشتركة . وبشكل خاص، فان واقع استعمال هذه اللغة بقي، أساسا، محصورا بالنخب المحلية .

ولكن، من جهة أخرى، ولان المستعمرات الفرنسية والبلجيكية في أفريقيا ارتبطت مباشرة بالسوق الأوروبية المشتركة عبر معاهدة روما. ونتج عن كل ذلك عبر المفاوضات الطويلة اللاحقة، حافز للتشاور والى تطوير مجال (منطقة) ناطقة تقريبا بالكامل باللغة الفرنسية . ورغم تطبيع هذه العلاقة بعد توقيع تفاهم « لوميه » عام ٥٧٩١، فان الرابط الفرانكفوري للعلاقات الأوروبية [] الافريقية أمتد عبر أطار ثنائي بالانتماء الى مجموعة الدول الخاصة لتدخل الوزارة الفرنسية للتعاون . من جهة أخرى، أدت كل ذلك الى تجمع كل أغلب دول أفريقيا جنوب الصحراء وذات إرث استعماري فرنسي بلجيكي داخل مجموعة أوسع، أن معنى وأتجاه هذه العملية يستحق وضعه في أطاره التاريخي إذ أن الاجتماع في « فرساي » عام ٦٨٩١ هو أول «مؤتمر لرؤساء الدول والحكومات للبلدان الذين يشتركون باستعمال اللغة الفرنسية» أظهر قبول فرنسا «بتعددية الأطراف» ومن فوق « للناطقين بالفرنسية . وهذا الوضع الجديد ارتبط بحلحلة في العلاقات الفرنسية - الكندية والكندية الكيبكية وأيضا، وبشكل خاص، بإدارة رئاسية فرنسية لفتح الثنائية الفرنسية - الافريقية أمام أطراف أخرى .

وفي الواقع، وضمن قمم الدول الناطقة بالفرنسية، فان فرنسا تتقاسم منذ ذلك الحين مع بلجيكا وسويسرا وخاصة كندا لموقع المحادث والمفاوض لشمال الكرة الأرضية في وجه دول جنوبها - بأكثرتهم الافريقية . لا شك أنه نتج عن ذلك تعددية متزايدة ليست خالية من الالتباس . وسبب ذلك أن منطقة البلدان الناطقة بالفرنسية يمكن أن تساهم في دعم السياسة الفرنسية وتخفيف عنها عبئ العلاقات الثنائية . وأن هذا الانفتاح الفرنسي سهل في نفس الوقت وصول أطراف أخرى الى الاسواق التي كانت احتكارا فرنسيا . فالغطاء الثقافي للمؤسسة المذكورة (التعليم، نشر اللغة الفرنسية، تطوير الأبحاث والنشر



بالفرنسية ... الى آخره) بدأ أنه يتراجع أمام الحضور القوي للمسائل السياسية والمالية المرتبطة بالانقسام بين الشمال والجنوب او العائدة الى الخلافات بين ضفتي المحيط الأطلسي . واذا ما نظرنا بتان في لائحة الدول المشاركة في القمم الفرانكوفونية او دققنا بمحتوى القرارات المتخذة في هذه القمم فانه من الصعوبة بإمكان أن نجد إمكانية تحديد العناصر المشكلة لهوية فرانكوفونية خاصة .

وعليه أن لعبة مرايا المشاعر والمفاهيم موجودة بقوة في العلاقات بين الناطقين بالفرنسية والناطقين بالانكليزية خاصة في غرب افريقيا . وقد أجرى الكاتب دانيال مقابلة خاصة مع الزعيم (أولو) [owoloWA] في شهر ١١ من عام ٤٧٩١ بعد ساعات من مشاركته في حفل انعقاد جامعة إيفه . من جانب آخر كتب الكاتب اللورد ساليسبوري عام ٢٩٨١م يقول : « إن السياسة الاستعمارية البريطانية تتميز كثيرا عن السياسة الفرنسية » ومنذ ذلك الحين ما زال المؤرخون يطرحون السؤال حول ماهية ونوعية التمايزات وعمقها وهل هي حقا سطحية أم حقيقية . فبغض النظر عن المقارنات الدقيقة التي قام بها مؤرخو الحقبة الاستعمارية مستنديين على عليانوايا الخطابية والتركيبات الحكومية والإدارية فان المطروح هنا مشكلة تاريخية أساسية وبأي قدر كان بإمكانية وزير أو حاكم، مهما بلغت جدارته، أن يفرض نمطا فرنسيا او إنكليزيا على المجتمعات بكل مشاكلها وآمالها نحو الأفضل، والنظام الدولي القائم . فضلا عن ذلك، إن الخلافات المستمرة بين الاستراتيجيات الفرنسية والبريطانية لانهاء الحقبة الاستعمارية تبدو أيضا أقل إذا ما فهمنا أن هذه السياسات في مرحلة ما بعد الحرب كان هدفها كما قال «أرثور كريش جونز»، « بناء الأمة » عبر إعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية وإعادة تنظيم المجتمع . وهذا لا يعني إطلاقا وجود خلافات في الممارسات الإدارية وكيفية تفكير المسؤولين في الإدارات الاستعمارية المتخلفة .

ويتضمن الكتاب ثمانية فصول وثلاثة أقسام مع مقدمة وخاتمة فضلا



عن الهوامش والمصادر والمراجع المعتمدة ، وكل فصل فيها محاور حيث جاء الفصل الأول : حول الأنظمة السياسية النموذجان الفرنسي والإنكليزي في إزالة الاستعمار للمرحلة الاستعمارية النموذج الفرنسي والإنكليزي، فيما شمل الفصل الثاني : « مات الملك، عاش الملك » السلطات التقليدية ومسألة انتقال السلطة في إفريقيا الغربية، اما الفصل الثالث « تناول ثلاثون عاما من الممارسات القانونية في ظل الدولة » تدجين القانون الغربي»

فيما شمل الفصل الرابع الأنظمة السياسية، والإدارات، الدول والمجتمعات، اما الفصل الخامس : استعرض النظم التربوية، التراتب الاجتماعي وبناء الدولة، فيما جاء بالفصل السادس : الجيوش والسياسة « دورة حياة » العسكرية في أفريقيا السوداء الناطقة بالفرنسية .

اما الفصل السابع استعرض ظاهرة الحزب او الأحزاب في أفريقيا .

وأخيرا جاء الفصل الثامن : « شفافية باريس » والمطالبة بالديمقراطية « هكذا كانت شفافية باريس بين الكلمات والواقع على الأرض، وعليه فان شفافية باريس المغمومة والديمقراطية كغموض خطاب « لابلول » السياسي المتطرف مع التباس المتطلبات الديمقراطية المزيفة .

فضلا عن ذلك، إن لعبة مرايا المشاعر والمفاهيم موجودة بقوة في العلاقات بين الناطقين بالفرنسية والناطقين بالإنكليزية خاصة في غرب إفريقيا، واكثر من ذلك، أصبحت إمكانية الاتحاد الأوروبي في لعب دور وسيط بين هذه المناطق والسوق العالمية مطروحة على بساط البحث ومن ناحية أخرى، من الممكن أن يلعب الاتحاد الأوروبي دور القطب الخارجي بالنسبة لهذه المناطق . ولكن، من أجل ذلك، لا بد لكل الدول التي يتشكل منها هذين الاتحادين من إجراءات جذرية . لأن عدم إصلاح « منطقة الفرنك » التي ترتبط عمليا بالاتحاد الآزلي وروبي، قد يتسبب بانحلالها .



إن آفاق هذه المشاريع غربية جدا خصوصا إذا اخذنا بعين الاعتبار إن الاتحاد الأوروبي يطلب للمرة الأولى من الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية التخلي عن بغض من سياستها لمصلحة مؤسسا أوروبية مشتركة .

وهذا يعني أن نجاح هذه المشاريع يتطلب إرادة سياسية لا تتزعزع، وتجديد وأصلاح « منطقة الفرنك » لن يكون له أي مستقبل إذا ما استمرت الأساليب السابقة واتجاهاتها . فالانصهار الافريقي وحده يمكن أن يكون بديلا للإصلاح الهيكلي . والتجربة الأوروبية وكذلك التجربة في أمريكا اللاتينية تذكران أن التقدم الذي حصل هنا وهناك مشروط بارتباطه بحركة واسعة من الإرادة والعزيمة السياسية لشد أواصر التعاون والتوحد السياسي والاقتصادي . هكذا استعرض ووضع دانيال . ث . باخ مسارات الدول والمجتمعات في أفريقيا.